

Distr.: General  
16 May 2014  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٤

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت\*\*

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة  
بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب  
المستعمرة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

البند ٧٠ (ب) من القائمة الأولية\*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي  
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك  
المساعدة الاقتصادية الخاصة

## تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

### تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم امثالاً لقرار الجمعية العامة ١٠٠/٦٨، تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني، وللاحتياجات التي لم تُلب بعد، ومقترحات لتلبيتها. وهو يصف الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والجهات المانحة والمجتمع المدني لتقديم الدعم للسكان الفلسطينيين وللمؤسسات الفلسطينية.

وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من أيار/مايو ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤. وخلال هذه الفترة، واصلت السلطة الفلسطينية تنفيذ خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٣-٢٠١١ ووضعت خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ودعماً لهذه الجهود، قامت الأمم المتحدة بوضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة

\* A/69/50.

\*\* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



فلسطين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، الذي يركز على ستة مجالات ذات أولوية، هي: (أ) التمكين الاقتصادي، وسبل كسب العيش، وتوفير العمل اللائق والأمن الغذائي؛ (ب) الحوكمة وسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان؛ (ج) التعليم؛ (د) الرعاية الصحية؛ (هـ) الحماية الاجتماعية؛ (و) التنمية الحضرية وإدارة الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية. ويصل مجموع الموارد المالية المطلوبة للمساعدة المقدمة من خلال إطار العمل إلى حوالي ١,٢ بليون دولار. وهذا يكمل برامج المساعدة الإنسانية المبينة في خطة الاستجابة الاستراتيجية الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٤، التي رُصدت لها ميزانية يبلغ مجموعها ٣٩٠ مليون دولار.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، عاد الإسرائيليون والفلسطينيون إلى المفاوضات المباشرة بشأن الوضع النهائي، ودعمتهم في ذلك المسعى جهود التيسير المكثفة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما تلقوا في ذلك مساعدة المجموعة الرباعية. واتفق الطرفان على جدول أعمال يشمل جميع مسائل الوضع النهائي الأساسية، وعلى هدف التوصل إلى اتفاق شامل في غضون تسعة أشهر. ومع ذلك، وعلى الرغم من استئناف المفاوضات، استمر تدهور الحالة على أرض الواقع، بسبب زيادة النشاط الاستيطاني وأعمال العنف في الضفة الغربية، وتدهور الحالة الإنسانية في غزة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الإنمائية والإنسانية في سياق الاحتلال، مركزة بوجه خاص على المناطق التي كانت السلطة الفلسطينية أقل قدرة على تغطيتها بخدماها، وهي قطاع غزة وكل من المنطقة جيم والقدس الشرقية بالضفة الغربية.

## أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير أمثالا لقرار الجمعية العامة ١٠٠/٦٨، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريراً، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ القرار يتضمن تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني بالفعل وتقييماً للاحتياجات التي لم تُلب بعد، ومقترحات محددة لتلبيتها على نحو فعال. ويشمل أيضاً موجزا لأهم التطورات والتحديات السياسية المتصلة بالفترة المشمولة بالتقرير، بينما كان المجتمع الدولي يواصل العمل على التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، فضلا عن دعم جهود بناء الدولة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية والمفاوضات بين الطرفين. وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من أيار/مايو ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٢ - وترد المعلومات المتعلقة بظروف الشعب الفلسطيني المعيشية والاجتماعية - الاقتصادية في عدة تقارير أعدها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وخاصة: (أ) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل (سيصدر لاحقاً)؛ (ب) والتقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/68/13).

٣ - وتعكس عدة وثائق تكميلية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والإنمائية للشعب الفلسطيني. وتسعى عملية النداء الموحد لعام ٢٠١٤، التي أصبحت تسمى خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٤ وأصبحت تركز بقدر أكبر على الأهداف المحددة مقارنة بالسنوات الماضية، إلى جمع مبلغ ٣٩٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا من خلال تعزيز البيئة الوقائية ومعالجة انعدام الأمن الغذائي للفئات الأكثر ضعفا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ويقدم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين استجابة الأمم المتحدة الاستراتيجية لأولويات التنمية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، بما يتماشى مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية الحالية. وانعكست أهداف برنامج الأونروا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للوكالة، التي قُدرت قيمتها بمبلغ ٦٣٩,٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، وهو ما لا يشمل أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ. وحددت خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية التي تبلغ قيمتها نحو ١٢ بليون دولار تقريبا.

٤ - وواصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط طوال السنة جهوده المبذولة لدعم عملية السلام وكفالة التنسيق الفعال بين السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي وحكومة إسرائيل. وواصل المكتب أيضاً توثيق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإعداد سياسات وبرامج لتحسينها.

## ثانياً - عرض عام للوضع الراهن

### ألف - السياق السياسي

٥ - في تموز/يوليه ٢٠١٣، عاد الإسرائيليون والفلسطينيون، للمرة الأولى منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، إلى المفاوضات المباشرة بشأن الوضع النهائي، تدعمهم في ذلك جهود التيسير المكثفة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية. واتفق الطرفان على جدول أعمال يشمل جميع مسائل الوضع النهائي الرئيسية، وعلى هدف التوصل إلى اتفاق شامل في غضون تسعة أشهر. ورحبت المجموعة الرباعية باستئناف المحادثات، وأعربت من جديد عن التزامها المشترك بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض، وذلك في غضون الإطار الزمني المتفق عليه. ووفقاً لهذا الاتفاق، عُقدت الجولة الأولى من المحادثات في ١٤ آب/أغسطس في القدس، عقب الإفراج عن مجموعة أولى من السجناء الفلسطينيين الذين اعتُقلوا في فترة "ما قبل أوسلو". وقام الأمين العام بزيارات إلى دولة فلسطين وإسرائيل والأردن في ١٥ و ١٦ آب/أغسطس لتقديم الدعم إلى العملية.

٦ - وتم تكثيف الحوار في خريف عام ٢٠١٣، حيث عُقد نحو ١٧ جولة من المحادثات. غير أن الإعلان المتكرر عن إقامة مستوطنات مع كل عملية إفراج عن سجناء أدى إلى تعقيد جهود التفاوض. ومنذ بداية عام ٢٠١٤، تركزت هذه الجهود على صياغة إطار متفق عليه بشأن كل القضايا الرئيسية كأساس توجيهي لاستمرار المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. وواصل السيد كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة، القيام بالدبلوماسية المكوكية بين الجانبين.

٧ - وظل الدعم الدولي المقدم إلى محادثات السلام المستأنفة ثابتاً، بما في ذلك الدعم المقدم من خلال المجموعة الرباعية والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، ومنها جهات عربية وإقليمية وجهات أخرى. وفي مناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أعرب الأمين العام مجدداً عن الحاجة إلى مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على الخروج من الوضع القائم الخطير، لأن الفشل في إحراز تقدم سياسي قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع على أرض الواقع.

٨ - وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤، قامت إسرائيل، بدعوى عدم إحراز تقدم سياسي في محادثات السلام، بتأجيل قرارها الإفراج عن المجموعة الرابعة والأخيرة المكونة من ٣٠ من سجناء "ما قبل أوسلو". وردا على ذلك، وفي ١ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس عباس، في أعقاب الإعلان في اليوم ذاته عن إعادة إصدار ٧٠٨ طلبات تقديم عطاءات لبناء وحدات استيطانية في جيلو، أن القيادة الفلسطينية قد صوتت بالإجماع لصالح الانضمام إلى ١٥ اتفاقية ومعاهدة دولية. وأودعت ١٣ صكا من صكوك الانضمام إلى تلك الاتفاقيات والمعاهدات، بما في ذلك بروتوكول اختياري، لدى الأمين العام في ٢ نيسان/أبريل، ثم أعلنت جميع الدول المعنية بالأمر من خلال تعميم إخطارات الإيداع. وبات الانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكول إضافي ساري المفعول بأثر رجعي. ومع ذلك، ظل الرئيس عباس ملتزما بمواصلة المفاوضات حتى ٢٩ نيسان/أبريل. وعلى الرغم من استمرار عقد الاجتماعات بين الطرفين للخروج من حالة الجمود والموافقة على تمديد فترة المفاوضات على أساس مختلف، قامت إسرائيل في ٢٤ نيسان/أبريل بتعليق مشاركتها في المحادثات ردا على الإعلان قبل ذلك بيوم واحد عن اتفاق للوحدة الفلسطينية تقرّر في إطاره تشكيل حكومة توافق وطني. وذكرت إسرائيل أنها لن تتفاوض مع أي حكومة فلسطينية تدعمها حركة حماس التي لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود. وانتهت في ٢٩ نيسان/أبريل مدة الأشهر التسعة التي حُدّدت للمفاوضات في بادئ الأمر. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان بوسع الطرفين أن يعودا مرة أخرى إلى إجراء مفاوضات جدية. وفي غضون ذلك، ناشد الأمين العام كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين التحلي بالحكمة وتجنب الخطوات الأحادية الجانب التي من شأنها أن تقلل من احتمالات التوصل إلى تسوية نهائية متفاوض بشأنها.

٩ - وزاد من حالة الجمود السياسي تقلّب الأوضاع على أرض الواقع بسبب وجود اتجاهات سلبية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وهشاشة الهدوء في قطاع غزة. ومنذ منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، زاد أيضا تواتر وكثافة الاشتباكات بين القوات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين، لا سيما في مخيمات اللاجئين وحولها. وتزايد إلقاء الفلسطينيين للحجارة وقنابل المولوتوف، مما أدى إلى وقوع بعض الإصابات والأضرار المادية. وتواصلت أيضا هجمات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك الهجمات على بساتهم وحالة واحدة لإشعال حريق في أحد المساجد، وذلك على الرغم من الجهود الإسرائيلية المبذولة لملاحقة مرتكبي ما يسمى بهجمات دفع الثمن. وواصلت قوات الأمن الفلسطينية العمل على الحفاظ على القانون والنظام في المناطق الخاضعة لسيطرتها في الضفة الغربية.

١٠ - وما فتئ تقييد الأنشطة الاستيطانية الذي شُهد في ربيع عام ٢٠١٣ يتلاشى منذ ذلك الحين، بما في ذلك في القدس الشرقية، إذ صدرت إعلانات تتعلق بالموافقة على إقامة وحدات استيطانية، بما في ذلك إعلان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ عن الموافقة على مشروع لإقامة ٢٤ ٠٠٠ وحدة كان قد سبق وقفه. ولا يزال موقف الأمم المتحدة بشأن عدم قانونية المستوطنات ثابتاً. وفي ١٩ تموز/يوليه، أصدرت المفوضية الأوروبية، استناداً إلى استنتاجات سابقة لمجلس الشؤون الخارجية، مبادئ توجيهية تنص على أنها لن تقدم منحاً للمؤسسات الإسرائيلية أو تحافظ على العلاقات معها إلا داخل حدود عام ١٩٦٧. وتنص المبادئ التوجيهية على أن أي كيان قانوني إسرائيلي يتلقى التمويل من الاتحاد الأوروبي يجب أن يصرح بعدم وجود صلة له بالضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، أعلن عن خطط لبناء ما يزيد على ٢ ٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة. وتواصلت أيضاً عمليات هدم الممتلكات الفلسطينية. وازدادت التوترات بشأن جبل الهيكل/الحرم الشريف، لأسباب منها الزيارات التي قام بها سياسيون من اليمين الإسرائيلي إلى المجمع وكذلك نقاش جرى في الكنيسة يوم ٢٥ شباط/فبراير دون التوصل إلى نتيجة، حيث طُرحت مسألة تمديد نطاق السيادة الإسرائيلية ليشمل هذا المكان المقدس. وكرر الأمين العام الإعراب عن موقف الأمم المتحدة الذي مؤداه أن وضع المدينة القديمة والمواقع الدينية الموجودة داخلها هو مسألة من مسائل الوضع النهائي الحساسة التي يتعين حلها من خلال المفاوضات فقط، وأن على الطرفين أن يمتنعوا عن القيام بالمحاولات الرامية إلى فرض أمر واقع وتغيير طابع المدينة القديمة. ولا تزال حالة الفلسطينيين الموجودين رهن الاحتجاز الإداري الإسرائيلي، والذين أضرب بعضهم عن الطعام، تشكل مصدر قلق بالغ. كما نظم الفلسطينيون مظاهرات في الضفة الغربية وقطاع غزة للإعراب عن القلق إزاء صحة المرضى من السجناء الفلسطينيين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

١١ - وفي قطاع غزة، أخذ الهدوء يتبدد مع وقوع عدة حالات إطلاق نيران صاروخية نحو إسرائيل وحوادث حدودية وحالات تصعيد خطيرة. وخلال صيف ٢٠١٣، اتخذت إسرائيل عدة تدابير لتخفيف نظام الإغلاق، بما في ذلك تمديد حدود مناطق صيد الأسماك من ٣ إلى ٦ أميال بحرية. وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وهو ما يوافق مرور سنة على تفاهم وقف إطلاق النار، تدهور الوضع مرة أخرى في قطاع غزة في ظل تجدد العنف وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وبعد اكتشاف نفق لحركة حماس يمتد إلى داخل إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر، علقت إسرائيل توريد مواد البناء للمشاريع الدولية عن طريق معبر كرم أبو سالم. وجرى بعد ذلك التراجع جزئياً عن هذا القرار في ما يتعلق بمشاريع الأمم المتحدة. وأدت أيضاً التطورات السياسية والأمنية الجارية في مصر إلى استمرار

إغلاق الأنفاق، ومواجهة التهريب غير القانوني، والإغلاق المتكرر لمعبر رفح. وبين يومي ١١ و ١٣ آذار/مارس، أُطلق أكثر من ٧٠ صاروخا وقذيفة هاون صوب إسرائيل. ولم تسفر أغلبية هذه الحوادث، التي أعلنت حركة الجهاد الإسلامي مسؤوليتها عنها، عن إصابات أو خسائر مادية كبيرة. وشنت إسرائيل عددا من الضربات الجوية على قطاع غزة في آذار/مارس ٢٠١٤ أسفرت عن وفاة خمسة مقاتلين أُفيد بأنهم من المنتمين لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وإصابة اثنين من المدنيين الفلسطينيين بجروح، بينما أصيب بجروح أيضا ثلاثة مدنيين من جراء إطلاق نار حي من قِبَل جيش الدفاع الإسرائيلي على مقربة من الحاجز. وفي ٥ آذار/مارس، قامت القوات البحرية الإسرائيلية باعتراض سفينة في البحر الأحمر يُزعم أنها كانت تنقل أسلحة، من بينها صواريخ، من جمهورية إيران الإسلامية إلى قطاع غزة.

١٢ - ولا يزال التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي يستتبع التغلب على الانقسام السياسي الفلسطيني بالطرق التي يمكن بها تعزيز إمكانية إيجاد حل قائم على وجود دولتين، يمثل الخيار الأنجع لإضفاء الاستقرار على الحالة في قطاع غزة وتحسينها، مع معالجة مشاكله الهيكلية. ونصّ اتفاق الوحدة الذي أُعلن عنه في ٢٣ نيسان/أبريل على تشكيل حكومة وفاق وطني في غضون خمسة أسابيع ثم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في غضون ستة أشهر. وفي بيان أدلى به الرئيس عباس أمام اجتماع للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٢٦ نيسان/أبريل، أكد مجددا أن هذا الاتفاق سيُنَفَّذ تحت قيادته وعلى أساس التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي يُلزم حكومة الوفاق الوطني المقبلة بالاعتراف بإسرائيل، ويلزمها بمبدأ اللاعنّف والتقيّد بالاتفاقات السابقة. وشدّد أيضا على أنه لا ينبغي النظر إلى إبرام اتفاق على هذا الأساس ومواصلة المفاوضات السلمية بوصفهما نقيضين. ولا تزال الأمم المتحدة ترى أن تنفيذ اتفاق وحدة وفقا للأسس التي وصفها الرئيس عباس سيمثلبادرة تتيح، أخيرا، احتمال إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل سلطة فلسطينية شرعية واحدة، بما في ذلك إجراء الانتخابات التي كان من المفترض إجراؤها منذ زمن طويل.

## باء - السياق الإنساني والاجتماعي - الاقتصادي

### التطورات الاقتصادية والمالية

١٣ - واصلت السلطة الفلسطينية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية الرئيسية، بيد أن عملية ضبط أوضاع المالية العامة تقدّمت ببطء في عام ٢٠١٣. وتتحلى الصعوبات المالية في استمرار تراكم التأخرات وارتفاع الدين العام. وكان مجموع الإيرادات في عام ٢٠١٣

يقل بنسبة ٨ في المائة عن الميزانية، بينما كان مجموع النفقات يزيد بنسبة ٢ في المائة عن الميزانية، مع وصول صافي الإقراض إلى ٣٥٧ في المائة من المبلغ المرصود في الميزانية. وأسفر ذلك عن عجز إجمالي بلغ ١,٤ بليون دولار. وفي عام ٢٠١٣، تلقت السلطة الفلسطينية ما يقرب من ١,٣ بليون دولار من الدعم المباشر للميزانية، وهو مبلغ أكبر مما كان متوقعا<sup>(١)</sup>.

١٤ - وفي شباط/فبراير، وافقت الحكومة الفلسطينية على ميزانية قدرها ٤,٢ بلايين دولار للسنة المقبلة، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٩ في المائة عن عام ٢٠١٣. وتتضمن ميزانية ٢٠١٤ عجزا جاريا قدره ١,٣ بليون دولار واحتياجات تمويلية إنمائية تبلغ ٠,٣ بليون دولار<sup>(٢)</sup>.

١٥ - ويثير تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ٢٠١٣ قلقا حقيقيا. وبلغ معدل البطالة في عام ٢٠١٣ نسبة ١٨,٦ في المائة في الضفة الغربية وارتفع إلى ٣٢,٦ في المائة في قطاع غزة<sup>(٣)</sup>. ويستمر تضرر النساء والشباب على وجه الخصوص من انعدام فرص العمل.

١٦ - ولا تزال الشواغل المطروحة إزاء آفاق الاقتصاد الفلسطيني في الأجل الطويل تشمل الحاجة إلى تعزيز نشاط القطاع الخاص، لا سيما في القطاعات المنتجة من الاقتصاد. وسيقتضي ذلك زيادة فرص الحصول على الموارد الطبيعية وإزالة القيود المفروضة على مرور الناس والبضائع. ويُقدَّر أن رفع القيود المفروضة على التنقل والمرور وغيرها من العراقيل الإدارية التي تعيق الاستثمار الفلسطيني والنشاط الاقتصادي في المنطقة حيم سيولد ناتجا إضافيا محتملا لا يقل عن ٢,٢ بليون دولار كقيمة مضافة، وهو مبلغ يعادل ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعام ٢٠١١<sup>(٤)</sup>.

(١) حكومة دولة فلسطين، وزارة المالية، عمليات المالية العامة: التقرير الشهري للإيرادات والمصروفات ومصادر التمويل، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (١١ شباط/فبراير ٢٠١٤).

(٢) المرجع نفسه، آذار/مارس ٢٠١٤ (١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤).

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ البيانات متاحة على العنوان الشبكي: [http://pcbs.gov.ps/Portals/\\_PCBS/Downloads/Book2049.pdf](http://pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book2049.pdf)

(٤) البنك الدولي، المنطقة حيم ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، التقرير رقم AUS2922. يمكن الاطلاع عليه على الموقع الشبكي: <http://documents.worldbank.org>

## التطورات الإنسانية

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ٤٧ فلسطينياً (١٩ منهم في قطاع غزة، من بينهم ١٠ مقاتلين؛ و ٢٨ في الضفة الغربية؛ وإجمالاً بلغ عدد القتلى من الأطفال ٤ ومن النساء امرأة واحدة) وأصيب ٦٣٢ ٢ شخصاً بجراح (١٨٨ منهم في قطاع غزة؛ و ٤٤٤ ٢ في الضفة الغربية؛ وإجمالاً بلغ عدد الجرحى من الأطفال ٨٣٠ ومن النساء ٧٧) على يد قوات الأمن الإسرائيلية<sup>(٥)</sup>. وبالمقارنة، قتل ٢٥٨ وأصيب ٤٩٢ ٥ بجراح أثناء الفترة السابقة، ومعظم ذلك كان نتيجة للتزاع الذي دار في قطاع غزة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وأسفر عنف المستوطنين الموجه ضد الفلسطينيين عن إصابة ٢٣٥ شخصاً بجراح (من بينهم ٣٤ طفلاً و ١١ امرأة) في ٨٣ حادثة. وإضافة إلى ذلك، أدى ما يُقدر بـ ٢٩٢ حادثة ضد الفلسطينيين إلى حدوث أضرار في الممتلكات، حيث لحقت أضرار بما لا يقل عن ٩٥٥ ١٣ شجرة. وقتل ما مجموعه ٤ إسرائيليين (من بينهم مدنيان) وأصيب ١١٨ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بـ ٧ إسرائيليين قتلوا و ٤٠٥ جرحوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

١٨ - وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان ١٥٤ من الأطفال الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة محتجزين في السجون الإسرائيلية بتهمة ارتكاب انتهاكات أمنية مزعومة.

١٩ - وفي الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو ٢٠١٣ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، تم هدم ٦٦٣ من مباني السكن وكسب العيش في المنطقة جيم من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، مما أدى إلى تهجير ما لا يقل عن ١٢٠ ١ شخصاً، نصفهم تقريباً من الأطفال. وتضرر ما مجموعه ٣٢٠ ٢ شخصاً من عمليات هدم أماكن السكن وكسب العيش خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٠ - وأظهرت آخر دراسة استقصائية عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي (٢٠١٢) زيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة، من ٢٧ في المائة إلى ٣٤ في المائة، الأمر الذي يشير إلى أن معالجة مسألة الأمن الغذائي تظل شاغلاً إنسانياً رئيسياً في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الضفة الغربية، بلغت مستويات انعدام الأمن الغذائي

(٥) تغطي الأرقام الفترة من ١ أيار/مايو ٢٠١٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤. بيانات جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

١٩ في المائة، وفي قطاع غزة، وصلت مستويات انعدام الأمن الغذائي إلى نسبة منذرة بالخطر تبلغ ٥٧ في المائة.

### التنقل ووصول المساعدات الإنسانية وحيز العمليات

٢١ - استمرّ خلال الفترة المشمولة بالتقرير تضيق فرص مرور الفلسطينيين وتنقلهم بين معظم المراكز الحضرية الفلسطينية في الضفة الغربية، عدا القدس الشرقية. وتتسبب هذه القيود المفروضة بشكل مستمر على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية في القدس الشرقية والمنطقة جيم في إعاقة الجهود الإنمائية، مما يؤدي إلى تدهور الأحوال المعيشية وزيادة الضعف. وفي قطاع غزة، ظلت القيود المفروضة من الحكومة الإسرائيلية على المرور برّاً وبحراً قائمة.

٢٢ - وفي الفترة من أيار/مايو ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٤، أُبلغ عما لا يقل عن ٣٠٠ حالة تأخير أو منع وصول موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عند نقاط التفتيش الإسرائيلية. ووقع نصف تلك الحوادث تقريباً بينما كان موظفو الأمم المتحدة يعبرون الجدار العازل عند محيط القدس.

### الجدار العازل

٢٣ - استمر تشييد الجدار العازل في شمال غرب محافظة بيت لحم، بالإضافة إلى أعمال تحويل مسارات الطرق بجوار خربة جبارة في طولكرم، وكذلك حول قلقيلية. وواصل مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٧ المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الاضطلاع بأنشطته في مجال التواصل وجمع الشكاوى. وتم جمع أكثر من ٤٢ ٠٠٠ شكوى وأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة داعمة. وقد انتهت أنشطة جمع الشكاوى في محافظات طوباس وجنين وطولكرم وقلقيلية، وكان العمل قد اكتمل تقريباً في محافظتي رام الله والخليل. كما بدأت أنشطة التواصل وجمع الشكاوى في محافظة بيت لحم.

## ثالثاً - استجابة الأمم المتحدة

٢٤ - في عام ٢٠١٤، ستواصل الأمم المتحدة وشركاؤها، من خلال خطة الاستجابة الاستراتيجية الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٤، تنسيق وتوفير المساعدة الإنسانية والحماية، بما في ذلك المساعدة الغذائية إلى ١,٩ مليون مستضعف أغلبهم في قطاع غزة والمنطقة جيم من الضفة الغربية والقدس الشرقية ومنطقة التماس. وتراعي الاستراتيجية

الإنسانية، التي تحل محل عملية النداء الموحد، دورة استراتيجيات التنمية الأطول أجلاً وتماشى معها، ولا سيما خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، المدعومة بدورها من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٢٥ - وقد عملت منظومة الأمم المتحدة عن كثب مع السلطة الفلسطينية في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين، وهو إطار للتخطيط الاستراتيجي يُرشد البرمجة الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ ويتماشى مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ويضع إطار العمل الشعب الفلسطيني في صميم البرمجة الإنمائية، وذلك بغرض تعزيز الأمن البشري، ومن ثم إرساء أسس أهداف التنمية البشرية في سياق الاحتلال. وواصلت الأمم المتحدة، من خلال برمجتها الإنسانية الواسعة النطاق، توفير المساعدات الأساسية للفلسطينيين.

## ألف - التنمية البشرية والاجتماعية

٢٦ - استمرت الأمم المتحدة في تنسيق وتقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك توفير المساعدات الغذائية، لأكثر من مليون شخص؛ والمساعدة في توفير المياه والصرف الصحي لأكثر من ١,٥ مليون شخص؛ والخدمات الصحية وخدمات التغذية لما يقرب من ٢,٥ مليون شخص في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٧ - وركزت البرمجة الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة على تنمية القدرات والهياكل الأساسية وتقديم المساعدة المباشرة والخدمات الأساسية. ويتركز هذا العمل على ستة مجالات استراتيجية، هي: (أ) التمكين الاقتصادي وسبل العيش والعمل اللائق والأمن الغذائي؛ (ب) الحوكمة وسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان؛ (ج) التعليم؛ (د) الرعاية الصحية؛ (هـ) الحماية الاجتماعية؛ (و) التنمية الحضرية وإدارة الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية، على النحو الوارد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبلغت الموارد المالية التقديرية المطلوبة للمساعدة المقدمة من خلال إطار العمل ١,٢ بليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تمت تعبئة ثلث هذه الميزانية.

٢٨ - ويتمثل جزء هام من العمل الإنمائي للأمم المتحدة في دولة فلسطين في أنشطتها في قطاع غزة. وعلى الرغم من استمرار حالات الإغلاقات التي لا تزال تعرقل العمليات، تنفذ الأمم المتحدة حزمة من أعمال التنمية تناهز قيمتها ٤٥٠ مليون دولار وتؤكد فرص العمل في قطاع التشييد، وهو أحد القطاعات الدينامية القليلة في قطاع غزة. وعلى سبيل المثال، جرى من خلال مشاريع التشييد التابعة للأونروا توفير ما يعادل ٤٠٠٠ من وظائف الدوام الكامل

في عام ٢٠١٣. وتمثل هذه الوظائف مجتمعة ٨,١ في المائة من مجمل فرص العمل في قطاع غزة، وقد أسهمت في تخفيض معدل البطالة في غزة بمقدار ٥,٥ نقاط مئوية.

٢٩ - وترد أدناه أمثلة توضيحية لأنواع المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

## التعليم

٣٠ - واصلت تسع من وكالات الأمم المتحدة دعم تنفيذ حزمة "توفير التعليم للجميع" في دولة فلسطين التي تقودها وزارة التربية والتعليم العالي من أجل تلبية احتياجات بناء القدرات في مجال توفير التعليم وخدمات نماء الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل شامل للجميع وملائم للأطفال.

٣١ - ودعمت هذه الوكالات وزارة التربية والتعليم العالي في افتتاح ٤٤ فصلا دراسيا للمرحلة قبل المدرسية، ٣٠ منها في الضفة الغربية و ١٤ في قطاع غزة، من خلال تركيب وتجهيز ١٤ فصلا للمرحلة قبل المدرسية بطريقة المباني الجاهزة في قطاع غزة، بالإضافة إلى توفير الدعم التقني للوزارة من أجل تنفيذ استراتيجيتها الجديدة المتعلقة بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة.

٣٢ - وفي إطار حزمة توفير التعليم للجميع، استفادت ٧٠ مدرسة نموذجية في الضفة الغربية وقطاع غزة (بما في ذلك ١٢ من مدارس الأونروا) من مختلف التدخلات في مجال التعليم، مثل برامج التغذية المدرسية وبرامج تنمية القدرات التي تركز على التعليم الشامل للجميع والملائم للأطفال، والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والاحتياجات التعليمية الخاصة.

٣٣ - ودعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تنمية قدرات ٢١ ٠٩٤ من المعلمين ومديري المدارس والمشرفين في مجال استراتيجيات التعلم الإيجابي ونهج المدرسة الملائمة للطفل.

٣٤ - وشرعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بدعم الشرائح الضعيفة من الطلاب من خلال مبادرة جديدة تركز على توسيع فرص الحصول على المواد المرجعية والكتب عن طريق المكتبات وتنفيذ استراتيجية الدفاع عن الحق في التعليم. وحددت اليونسكو ١٢ مكتبة في الضفة الغربية وقطاع غزة وجهزتها بالموارد ودربت ١٢ من أمناء المكتبات.

٣٥ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ برنامج الفاخورة لتقديم المنح الدراسية للطلاب في قطاع غزة.

٣٦ - وواصلت منظمة العمل الدولية تعزيز التثقيف في مجال مباشرة الأعمال الحرة، ودعم عملية توحيد المناهج التعليمية المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة في جميع مراكز التدريب المهني والمدارس الحرفية والكليات التقنية على مستوى الدولة. وقد أقيمت خمسة أنشطة تدريبية في رام الله ونابلس والخليل للميسرين الوطنيين الرئيسيين من مراكز التدريب المهني.

٣٧ - ووفرت الأونروا التعليم الابتدائي المجاني لأكثر من ٣٠٧ ٢٨٣ تلاميذ في ٣٤٤ مدرسة للتعليم الابتدائي والإعدادي في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي قطاع غزة، تعمل نسبة ٧١ في المائة من المدارس حالياً بنظام الفترتين، بينما لا تعمل في الضفة الغربية سوى نسبة ٥ في المائة مؤقتاً بنظام الفترتين ريثما يتم بناء المدارس الجديدة. وبسبب المعوقات المتعلقة بالتمويل، اضطرت الأونروا إلى تعليق خدمة التغذية المدرسية للطلاب في ٢٤٥ مدرسة في قطاع غزة.

٣٨ - ودعمت اليونيسيف، جنباً إلى جنب مع شركائها الوطنيين، توفير الأمان والحماية لوصول نحو ٨ ٩٨٠ طفلاً (٢٦ في المائة منهم من الفتيات) إلى المدارس في ١٩ موقعا مختلفا، منها نقاط التفتيش والبوابات والمدارس الأكثر تعرضا لعنف المستوطنين ومضايقات جيش الدفاع الإسرائيلي.

### الرعاية الصحية

٣٩ - لا تزال الأونروا من المقدمين الرئيسيين لخدمات الرعاية الصحية، حيث تشغل ٤٢ مرفق رعاية صحية و ٢١ مركز رعاية صحية أولية ومستشفى واحدا ومركزا لإحالة حالات الإصابة بالأمراض غير المعدية في قطاع غزة والضفة الغربية، يعمل فيها أكثر من ٢ ٠٠٠ موظف. وقد تلقى ٣٠ ٠٠٠ لاجئ في الضفة الغربية سنويا في المتوسط المساعدة على دفع تكاليف الرعاية الصحية في المستشفيات.

٤٠ - وفي الضفة الغربية، شغلت الأونروا ستة من أفرقة العيادات المتنقلة التي توفر خدمات الرعاية الصحية الأولية إلى ٥٥ من أضعف التجمعات السكانية وأكثرها عزلة. وقدمت الأفرقة ما يزيد متوسطه عن ١٢ ٠٠٠ استشارة طبية في الشهر وغطت جمهورا يبلغ تعدادة نحو ١٢٠ ٠٠٠ من اللاجئين وغير اللاجئين.

٤١ - وأنجز صندوق الأمم المتحدة للسكان مشروعا للرعاية المتكاملة جرى من خلاله تحسين إمكانية الحصول على رعاية التوليد عالية الجودة للمجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر في قطاع غزة، وتوسيع نطاق تقديم خدمات الولادة المأمونة عن طريق إنشاء وإصلاح وتجهيز مراكز الأمومة ومراكز الرعاية الصحية الأولية الرئيسية. وبالإضافة إلى

ذلك، واصل صندوق السكان العمل على تعزيز خدمات تنظيم الأسرة من خلال ضمان توافر مواد تنظيم الأسرة لدى جميع مراكز تقديم الخدمات العامة. وتكملةً لهذه التدخلات، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بأنشطة للإرشاد الصحي والتوعية تم في إطارها الوصول إلى ٩٤٣ ٥ امرأة.

٤٢ - ومن خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، واصلت وكالات الأمم المتحدة تقديم الأدوية المنقذة للحياة للمرضى من خلال وزارة الصحة الفلسطينية، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

٤٣ - ودعم كل من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وزارة الصحة في شراء لقاحات شلل الأطفال، ونسقتا حملة تحصين وطنية استفاد منها ٤٨١ ٦٣٩ طفلاً دون سن الخامسة.

٤٤ - وقدمت اليونيسيف الدعم من أجل توفير وإصلاح المعدات لما لا يقل عن ثماني وحدات عناية مركزة للأطفال حديثي الولادة، ودربت أخصائيين صحيين على المبادئ التوجيهية بشأن الأطفال حديثي الولادة. وسجلت البيانات الواردة من أحد المستشفيات المستهدفة في قطاع غزة انخفاضاً في معدل وفيات حديثي الولادة والوفيات المبكرة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيسيف الدعم من أجل توفير المعدات لأجنحة الولادة في مستشفيان بالضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى تحسين الخدمات الصحية في مجال طب الأطفال لـ ١٧ ٠٠٠ طفل والخدمات الصحية في مجال التوليد لـ ١٢ ٠٠٠ امرأة.

٤٥ - وواصلت اليونيسيف تنفيذ مبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال في تسعة مستشفيات و ٤٥ من المرافق الصحية في الضفة الغربية، وثلاثة مستشفيات في قطاع غزة، وتمكنت من الوصول إلى ٦١٠ ٤ من الأمهات والمواليد الجدد من خلال برنامج الزيارات المنزلية بعد الولادة.

٤٦ - وتلقى نحو ٣ ٥٠٠ لاجئ فلسطيني خدمات استشارة نفسية - اجتماعية فردية من خلال برنامج الأونروا للصحة النفسية المجتمعية في الضفة الغربية في عام ٢٠١٣. ووسعت اليونيسيف نطاق تنفيذ البرامج النفسية - الاجتماعية في المراكز الأسرية في قطاع غزة من خلال خمسة أفرقة للرعاية النفسية - الاجتماعية الطارئة ومن خلال وزارة التعليم، ووصلت إلى ما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ طفل، نصفهم من الفتيات (ومن بينهم ٣٧ ١٤٥ من المراهقات)، لتقديم خدمات مهنية في مجال الدعم النفسي - الاجتماعي، مما ساعد على زيادة قدرة هؤلاء الأطفال على استخدام آلياتهم الداخلية لتحمل الظروف والتكيف معها. وتشمل هذه الخدمات الجلسات الاستشارية الجماعية والفردية، والزيارات المنزلية في حالات الطوارئ، وأنشطة المهارات الحياتية والدعم التعليمي، والأنشطة الترفيهية. وبالإضافة إلى

ذلك، تم الوصول إلى ما مجموعه ٩٨٦ ١٧ من مقدمي الرعاية (٣٥ في المائة منهم من الرجال) عن طريق أنشطة التوعية المصممة لتحسين معرفة الوالدين ومهاراتهم في ما يتعلق بسبل حماية أطفالهم وتقديم دعم أفضل لهم، ولا سيما في أوقات الأزمات.

### المياه والصرف الصحي

٤٧ - في الضفة الغربية، قدمت اليونيسيف الدعم لرصد نوعية المياه في أحواض التجميع التي تستفيد منها ٥٧٠ أسرة، ونفذت برنامج المياه والصرف الصحي في المدارس الذي يتم في إطاره بناء وإصلاح مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في ٥٥ مدرسة. وعند الانتهاء من البرنامج، سيستفيد منه أكثر من ٨٠ ٠٠٠ طالب.

٤٨ - وقدمت اليونيسيف الدعم لسلطة المياه الفلسطينية ومصلحة مياه بلديات الساحل في الشروع في بناء وتركيب محطة منخفضة الطاقة الإنتاجية لتحلية مياه البحر في الأجل القصير في قطاع غزة.

### فرص العمل

٤٩ - نفذت منظمة العمل الدولية برنامجا لدعم سبل كسب العيش وفرص العمل في قطاع مصائد الأسماك في قطاع غزة. وباستخدام تحليل لسلاسل القيمة التشاركية وسلسلة من الأنشطة التدريبية التي تم تكييفها مع احتياجات الأفراد والجماعات والروابط في قطاع مصائد الأسماك، يسهل المشروع وضع خطة إنعاش لقطاع مصائد الأسماك في قطاع غزة مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز الحوار فيما بين أصحاب المصلحة في مختلف القطاعات.

٥٠ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم في مجال توليد الدخل وفرص العمل الحر للشرائح الضعيفة من الفلسطينيين. وقد استهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو ٤ ٠٠٠ أسرة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وركز على الأنشطة المولدة للدخل في تنمية المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر، والإسكان، والتعليم، والصحة، وإعادة التأهيل. وركزت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، من خلال ٤١ من مراكز المرأة، على فرص العمل في مجال تحضير الأغذية وتسويقها. وأفاد البرنامج بصفة مباشرة ٥٣٦ امرأة عاملة، واستفاد أكثر من ٣٥ ٨٠٠ امرأة من الخدمات المقدمة في هذه المراكز. ومن خلال البرنامج، حقق ٢٣ مركزا نسائيا الاستفادة المالية. وأفاد هذا النشاط أيضا أكثر من ٢٥٨ مدرسة وأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من أطفال المدارس الذين بات بوسعهم الحصول لقاء سعر رخيص على وجبات خفيفة صحية من صنع نساء المراكز المجتمعية. وعلاوة على ذلك، تم تدريب ٨٠٠ لاجئة فلسطينية من خلال برنامج القيادات

النسائية الشابة الذي تنفذه الأونروا في قطاع غزة. ويهدف البرنامج إلى سد فجوة المهارات في سوق العمل عن طريق ضمان اكتساب النساء المهارات التي يتطلبها سوق العمل من خلال الدورات التدريبية النظرية والعملية، وبرامج التنسيب والتدريب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ١٩ من التعاونيات النسائية وعضواتها بهدف تحسين ظروفهن الاقتصادية من خلال الدورات التدريبية لتعزيز مهارتهن التسويقية، وتوفير الأدوات من أجل تحسين قابلية منتجاتهن للتسويق.

٥١ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، سلم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جهازاً جديداً لمسح الحاويات ذا هيكل قنطري ويتميز بتكنولوجيا عالية وركّبه في معبر كرم أبو سالم.

### الحماية الاجتماعية المستهدفة

٥٢ - وزعت الأونروا في قطاع غزة ٢٢١ ٤٢٦ صندوق مساعدات غذائية على ٦٣٨ ٢١ أسرة معيشية من اللاجئين الفلسطينيين، ولكنها اضطرت لتعليق المساعدة النقدية بسبب المعوقات المتصلة بالميزانية. كما وزعت ١٩٧٠ ١٠ صندوق مساعدات غذائية و ١,١ مليون دولار كمساعدة نقدية تكميلية على ٣٥٨ ١١ أسرة معيشية من اللاجئين الفلسطينيين من خلال برنامجي شبكة الأمان الاجتماعي وحالات العسر الشديد التابعين لها في الضفة الغربية. وواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم الدعم لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي التابع للسلطة الفلسطينية. وفي عام ٢٠١٤، قام برنامج الأغذية العالمي بعمليات توزيع عامة للأغذية وتوزيع للقوائم الغذائية على ٢٣٠ ٢١٤ شخصاً في دولة فلسطين من خلال البرنامج.

### الثقافة

٥٣ - واصلت اليونيسكو إقامة أنشطة الحفاظ على التراث الثقافي في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وقدمت مساعدة مالية وتقنية لمتحف رواية في بيت لحم، وواصلت أعمال الحفر والبحث والتوعية العامة وبناء مركز للزوار في حديقة تل بلاطة الأثرية في نابلس. وفي قطاع غزة، استمرت أنشطة حفظ التراث في حالات الطوارئ في الموقع الأثري لدير القديس هيلاريون/تل أم عامر من خلال شراكة مع المعهد الفرنسي لدراسة الكتاب المقدس والآثار في القدس والجامعة الإسلامية في غزة.

٥٤ - وواصلت اليونيسكو تنفيذ مشروعها الرامي إلى بناء القدرات المحلية في الحفاظ على التراث الثقافي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد عزز المشروع المهارات والمعارف في مجال

الحفاظ على التراث الثقافي مع التركيز على المعمارين والعمال الشباب، وروج للسياحة الثقافية، وزاد الوعي العام بشأن قيم التراث الثقافي، وأبرز الجانب الاجتماعي - الاقتصادي للحفاظ على التراث الثقافي عن طريق إيجاد فرص العمل، ووفر مرافق للاستخدام العام. وجرى من خلال هذا المشروع تحديد ستة مبان وساحات.

### الأمن الغذائي والزراعة

٥٥ - من خلال أنشطة تنشيط قطاع الزراعة التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة، تلقى ٣٥٠ مزارعا تدريباً مكثفاً في مجالات مكافحة المتكاملة للآفات، والحصول على الشهادة الدولية للممارسات الزراعية الجيدة، والإدارة المتكاملة للمحاصيل، والحماية المتكاملة للنباتات.

٥٦ - ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمسات النهائية على تطوير ٢٤٠٠ دونم إضافية للمزارعين الفقراء في مناطق الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، الواقعة في الجوار المباشر للمستوطنات الإسرائيلية أو في منطقة التماس، وبذلك بلغ مجموع الأراضي المستصلحة في عام ٢٠١٣ ما يقرب من ١٢٠٠٠ دونم. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً أنشطة تنمية الأراضي لضمان الاستخدام المستدام للأراضي، وبشكل رئيسي في إنتاج الزيتون والفواكه ذات النواة الحجرية وغير ذلك من المحاصيل الحقلية الموسمية<sup>(٦)</sup>.

### حقوق الإنسان وقضايا النساء والأطفال والشباب

٥٧ - قامت خمس من وكالات الأمم المتحدة ببدء برنامج مشترك لتعزيز احترام حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تشريعات تمثل للقانون الفلسطيني المتصل بالإعاقة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولتعميم مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في خدمات المدارس والتوظيف. وسيتم تحقيق ذلك من خلال الشراكة الوثيقة بين الوزارات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وغير ذلك من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٥٨ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة دعمها للاحتياجات الخاصة للنساء، وذلك بوسائل منها التصدي للعنف الجنساني. وأنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٤٩ مركزاً نسائياً للنجاحات من العنف الجنساني، وثمانية مراكز نسائية مجتمعية توفر أيضاً المأوى للضحايا. واستفاد عدد يزيد على ٣٠٠ امرأة من المشورة النفسية - الاجتماعية والخدمات الاستشارية

(٦) الدونم الواحد يساوي ١٠٠٠ متر مربع، أو ٠,١ هكتار (١٠ دونمات تساوي هكتاراً واحداً).

الاجتماعية والقانونية التي يقدمها أول مركز متعدد الأغراض لمناهضة العنف في قطاع غزة، واستفاد ما متوسطه ٢٠ امرأة شهريا من الحماية والإيواء والمشورة القانونية والنفسية - الاجتماعية في مركز "محور" لحماية وتمكين المرأة والأسرة في الضفة الغربية. وتمكنت الأونروا من الوصول إلى ما يقارب ١٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني بالتوعية المجتمعية والأنشطة الوقائية المتعلقة بالعنف الجنساني وحقوق الطفل وحقوق الإنسان والعنف العائلي والاعتداء الجنسي والإهمال.

٥٩ - وواصلت الأمم المتحدة تحسين توفير الخدمات القانونية المقدمة للمرأة ونوعيتها. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتدريب ٢٠ محاميا على إدماج المنظورات الجنسانية في جميع دعاويهم القضائية، واستفادت ١٨ سجينة في مراكز الاحتجاز الفلسطينية من المشورة القانونية والتمثيل القانوني، فضلا عن أنشطة التأهيل. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورات التوعية القانونية إلى أكثر من ١ ٨٩٠ شخصا (٢٠٠ ١ شخص في قطاع غزة، و ٦٩٣ في الضفة الغربية)، والمساعدة القانونية، بما في ذلك إسداء المشورة وتوفير التمثيل، في أكثر من ١ ٠٠٠ قضية (٣٥٠ في قطاع غزة، و ٧٤١ في الضفة الغربية)، مع التركيز في الغالب على توفير المساعدة للنساء. وخلال السنوات الثلاث التي مضت على إنشاء هذا البرنامج، قدمت خدمات المساعدة القانونية إلى أكثر من ٤٥ ٠٠٠ امرأة.

٦٠ - وقدمت اليونيسكو التدريب للصحفيات في قطاع غزة والضفة الغربية، اعترافا بدورهن الفريد كمدافعات عن حقوق الإنسان ومقدمات للمعلومات. وركز التدريب على السلامة الشخصية، وتقييم المخاطر، وإدارة النزاعات، وحرية التعبير.

٦١ - وفي شراكة مع المجلس الأعلى الفلسطيني للشباب والرياضة، والشركاء من المنظمات غير الحكومية، وصلت وكالات الأمم المتحدة إلى ١٠ ٠٠٠ مراهق (٥٠ في المائة منهم من الفتيات) حيث استفاد هؤلاء المراهقون بالمشاركة في مبادرات يقودها الشباب تهدف إلى تشجيع مشاركتهم المدنية وتقوية مهاراتهم الحياتية والوظيفية، ومن ثم الحد من تهديدهم. وعلاوة على ذلك، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شركائه الوطنيين بتدشين شبكة تعليم الشباب عن طريق الأقران، كجزء من الشبكة العالمية لتعليم الشباب عن طريق الأقران.

٦٢ - وواصلت اليونيسيف قيادة الفريق العامل المشترك بين الوكالات من أجل الرصد والإبلاغ في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وباستخدام قاعدة البيانات الخاصة بالفريق العامل، تمكن الشركاء من توثيق حوادث الانتهاكات الجسيمة التي تضر بالأطفال ومن تقديم تحليل مفصل لأشكال الأنشطة العسكرية

أو أنشطة الجماعات المسلحة أو عنف المستوطنين التي تؤثر على عمل المدارس. وجرى تدريب المعلمين ومديري المدارس في ١٨٦ مدرسة تقع في مناطق معرضة للخطر ومتضررة من النزاع، على توثيق الانتهاكات المتصلة بالتعليم، الأمر الذي أدى إلى تحسن دقة الإبلاغ.

### البيئة والإسكان والتنمية الحضرية

٦٣ - قدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم للجهود الرامية إلى تنمية الموارد الطبيعية عن طريق استصلاح ١٠٠٠ دونم من الأراضي الرعوية وتوزيع ما يزيد على ٣٥٠ طنا من البذور والشجيرات التي تتحمل الجفاف.

٦٤ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتوفير السكن اللائق لما يقرب من ٨٠ من الأسر ذات الدخل المنخفض من خلال إجراءات لإصلاح وتحديد المساكن في القدس. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الدعم لتحسين البنية التحتية الاقتصادية من خلال تعزيز الوضع المادي لسبعة من المحلات والأعمال التجارية في مدينة القدس القديمة، بما في ذلك ثلاثة محازب، ومعصرة زيتون، ونزل، ومحلان تجاريان.

٦٥ - وفي قطاع غزة، قللت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى حد كبير من التهديد الذي تشكله أخطار المتفجرات عن طريق تحسين أعمال الحماية. ونتيجة لذلك، نقلت جميع الذخائر غير المنفجرة من المناطق الحضرية لتخزينها مؤقتا خارج مدينة غزة قبل تدميرها. وجرى تدمير ٨,٥ أطنان من المتفجرات الخطرة التابعة لطرفي النزاع.

### باء - المساعدة الطارئة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة

٦٦ - تسعى خطة الاستجابة الاستراتيجية للأرض الفلسطينية المحتلة للحصول على ٣٩٠ مليون دولار، على غرار مستوى التمويل الذي طلبته عملية النداء الموحد للأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٣. وقد تلقت عملية النداء الموحد لعام ٢٠١٣ تمويلا بنسبة ٦٦ في المائة (٢٦٥ مليون دولار) من المبلغ المطلوب البالغ ٤٠١ مليون دولار. وعلى الرغم من ازدياد الاحتياجات الإنسانية، فإن مستوى التمويل الذي طلبته خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٤ يمثل نهجا أكثر تركيزا على الهدف لمعالجة الاحتياجات الأكثر إلحاحا، وتحسين التمييز بين المساعدة الإنسانية والإنمائية. وكما كان الحال في السنوات السابقة، تواصل خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٤ التركيز على معالجة المستويات الثابتة لانعدام الأمن الغذائي، والتحديات الخطيرة في مجالي الحماية وحقوق الإنسان، وقلة الفرص المتاحة لحصول المجتمعات الفلسطينية الضعيفة على الخدمات الأساسية، وبخاصة في قطاع غزة والقدس الشرقية والمنطقة جيم من الضفة الغربية ومنطقة التماس.

٦٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يطلب نداء الأونروا الطارئ لعام ٢٠١٤ مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لتلبية احتياجات نحو مليوني لاجئ فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية. واستهدف معظم التمويل المطلوب والذي تم الحصول عليه في عام ٢٠١٣ برنامج الطوارئ في قطاع غزة؛ وقد تم الحصول على مبلغ ١١٥ مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب البالغ ٢٤٥ مليون دولار. وفي الضفة الغربية، تم الحصول على قرابة ٢٩ مليون دولار من المبلغ المطلوب البالغ ٥٥ مليون دولار، وجرى تخصيصها لبرنامج الطوارئ.

٦٨ - ولا تزال الحالة على صعيد الطاقة في قطاع غزة هشة للغاية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الأمم المتحدة، بمساهمة من تركيا والبنك الإسلامي للتنمية، بإنشاء شبكة أمان من أجل تجديد الاحتياطات الاحتفظ بها داخل المواقع في عدد من مرافق الطاقة الحيوية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالة الراهنة تبرز الحاجة إلى إيجاد حل هيكلي لمشاكل الطاقة في غزة.

### الدعم الغذائي الطارئ

٦٩ - أوصلت الأونروا في قطاع غزة ٥٣٠.٠٠٠ صندوق إضافي من صناديق المساعدات الغذائية الطارئة إلى ما يقرب من ١٤٠.٠٠٠ أسرة من أسر اللاجئين الفلسطينيين، استفاد منها ٧٤٨.٠٤٠ فرداً يعيشون في فقر مدقع أو مطلق. وواصلت الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي برنامجهما المشترك لمساعدة الفئات المهمشة من البدو والرعاة في الضفة الغربية، من اللاجئين وغير اللاجئين على حد سواء، فأمكن توزيع الغذاء على ٣٠.٥٠٧ شخص. وفي إطار التعامل مع العاصفة الشتوية أليكسا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع الأغذية الجاهزة على ١٠.٠٠٠ شخص يقيمون في مراكز الإيواء في قطاع غزة، ووزع الأغذية على ١.٠٠٠ شخص والقسائم الغذائية على ٢٥٠ شخصاً في الضفة الغربية.

### إدراج الدخل في حالات الطوارئ

٧٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفر برنامج إيجاد فرص العمل الذي تديره الأونروا فرص عمل لتشغيل ٢٨٥ ٤٠ لاجئاً في ١٩ مخيماً من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وفي أكثر من ٣٥٠ قرية ومدينة في جميع أنحاء الضفة الغربية، مما أفضى إلى ضخّ دخول بمقدار ٦٤٧ ٧٢٦ ١٦ دولاراً للأسر المعيشية المفتقرة إلى الأمن الغذائي أو المعرضة للخطر من ناحية الغذاء، حيث تم الوصول إلى ٧٣٣ ١١٥ مستفيداً (العاملون الذين تم تشغيلهم وأسراهم).

## تقديم الدعم في المجال الصحي في حالات الطوارئ

٧١ - قدم برنامج الأونروا لخدمات الصحة في حالات الطوارئ الدعم إلى ٢٥ مركزاً من مراكز الرعاية الصحية الأولية الموجودة في المواقع المعرضة للحوادث المندرجة في المجالات المشمولة بالوقاية، وتقوم هذه المراكز بتوفير الخدمات لعدد يقدر بنحو ٢٧٠.٠٠٠ لاجئ فلسطيني. وخلال عام ٢٠١٣، قُدم ما مجموعه ٢١٨.٠٨٧ استشارة طبية للمرضى، واستفادت النساء من نسبة ٥٦ في المائة منها. وبواسطة جلسات الاستشارة الفردية والجماعية وأنشطة الدعم والأنشطة النفسية - الاجتماعية المقدمة للعائلات في المجتمعات المحلية التي تواجه مخاطر في المجالات المشمولة بالوقاية، قامت الأونروا بتوفير الخدمات النفسية - الاجتماعية لـ ٤٩ من المجتمعات البدوية في الضفة الغربية، فأفادت بذلك عدداً من السكان يقدر بنحو ١٠.٥٠٠ لاجئ فلسطيني. وشمل ذلك المجتمعات المحلية الواقعة في المناطق العسكرية، والمجتمعات التي تقيم بالقرب من المستوطنات، والمجتمعات المعرضة لتهديد أوامر الهدم، أو تلك التي تفرض عليها قيود شديدة على صعيد المرور والتنقل.

٧٢ - وواصلت منظمة الصحة العالمية تقديم الدعم الذي يهدف إلى تقليص النقص في الأدوية المنقذة للحياة، والمستهلكات الطبية. وساعدت، علاوة على ذلك، في سد عدد من الثغرات القائمة في توريد المستحضرات الصيدلانية وواصلت تقديم المساعدة في تنسيق استيراد اللوازم الطبية المتبرع بها لقطاع غزة. وقدمت المنظمة أيضاً المساعدة التقنية والمعدات الطبية وقطع الغيار المطلوبة بشدة من أجل صيانة المعدات الموجودة وإصلاحها وتحسينها، وتشمل هذه المعدات المولدات والمعدات الطبية التي لحقت بها أضرار نتيجة لعدم استقرار إمدادات الطاقة الكهربائية والانقطاع المتكرر للكهرباء بسبب نقص الوقود. وفي الوقت نفسه، قدمت اليونيسيف أدوية الأطفال المنقذة للحياة ومستهلكات طب الأطفال لتلبية الاحتياجات في قطاع غزة لفترة ثلاثة أشهر، نظراً لتفاقم النقص الحاد في هذه المواد نتيجة لعدم فتح معبر رفح إلا لساعات محدودة.

## تقديم الدعم في مجالي توزيع المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ

٧٣ - قامت الأونروا بتقديم الدعم لجهات تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والصحة التي تعمل داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وخارجها في قطاع غزة، وذلك بشراء الوقود والإمدادات الأخرى اللازمة للعمليات البالغة الأهمية، وقامت بإدارة عمليات جمع النفايات الصلبة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الثمانية جميعها. وفي الضفة الغربية، قدمت الأونروا الدعم لشبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، وقامت بإصلاح محطة لمعالجة المياه في مخيم عقبة جابر للاجئين.

## دعم الزراعة في حالات الطوارئ

٧٤ - دعمت منظمة الأغذية والزراعة استصلاح ١٦٠ دونما من الحقول المفتوحة لاستخدامها لإنتاج الخضروات لـ ٨٠ أسرة تعمل بالزراعة، وقامت بتوفير الأدوات والحدائق لأكثر من ١٢٠ أسرة يعولها الرجال و ٥٥٠ أسرة تعولها النساء من الأسر الفقيرة العاملة بالزراعة والرعي والمقيمة في المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية، ووفرت، على نطاق صغير، وحدات للإنتاج الحيواني أو بركا لتربية الأسماك لأكثر من ٥٠٠ أسرة معيشية يعولها الرجال و ٤٠٠ أسرة تعولها النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكذلك أصلحت الخزانات/الآبار التي تستخدمها ٧٥٠ أسرة (٨٠٠ شخص) من أجل حماية الأصول وتوسيع وسائل كسب الرزق.

٧٥ - وقدمت منظمة الأغذية والزراعة أيضا استجابة سريعة للعاصفة الشتوية أليكسا، عن طريق إصلاح حظائر الحيوانات التي يستفيد منها ١٢٠٠ من رعاة الماشية في قطاع غزة والضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ٧٤٠ من صغار المزارعين من إصلاح الدفيئات. وتم تنفيذ الاستجابة لحالة الطوارئ بالتنسيق الوثيق مع وزارة الزراعة في ما يتعلق بمراحل تقييم الاحتياجات والتحقق الميداني وتوفير المواد والتركيب. وتم اختيار المواد وتركيبها باتباع نهج "إعادة البناء بشكل أفضل مما كان"، مما ضمن سلامة الهياكل التي تم إصلاحها من الناحية الفنية وتمتعها بدرجة مقاومة عالية للصدمات المستقبلية.

## تقديم الدعم للتعليم في حالات الطوارئ

٧٦ - قامت اليونيسيف، بدعم من وزارة التربية والتعليم العالي، بتوسيع نطاق تنفيذ البرامج النفسية - الاجتماعية التي تنفذ في مراكز الأسرة والأماكن الملائمة للمراهقين في قطاع غزة، وذلك عن طريق خمسة أفرقة للرعاية النفسية - الاجتماعية الطارئة استفاد منها نحو ١٥٠.٠٠٠ طفل، نصفهم من الفتيات، حيث قدمت لهم خدمات متخصصة للدعم النفسي - الاجتماعي ساعدت في زيادة قدرتهم على استخدام آلياتهم الداخلية لتحمل الظروف والتكيف معها. وشملت هذه الخدمات الجلسات الاستشارية الجماعية والفردية، والزيارات المنزلية في حالات الطوارئ، وأنشطة المهارات الحياتية والدعم التعليمي والأنشطة الترفيهية. وبالإضافة إلى ذلك، تم الوصول إلى ما مجموعه ٩٨٦ ١٧ من مقدمي الرعاية (٣٥ في المائة منهم من الرجال) عن طريق أنشطة التوعية المصممة لتحسين معرفة الوالدين ومهاراتهم في ما يتعلق بسبل حماية أطفالهم وتقديم دعم أفضل لهم، ولا سيما في أوقات الأزمات.

## دعم الإسكان في حالات الطوارئ

٧٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الأونروا مساعدات في حالات الطوارئ، شملت مساعدات نقدية، إلى ١٠٨ عائلات (٦٠٣ أشخاص) تضررت من العاصفة الشتوية أليكسا، وإلى ٢٠٨ عائلات (٢١٩ شخصاً) تضررت من عمليات الاقتحام وهدم البيوت التي قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية. وفي قطاع غزة، قدمت الأونروا مساعدات في حالات الطوارئ، شملت مساعدات نقدية، إلى ١٠٣ عائلات تضررت من العاصفة الشتوية أليكسا وإلى ٥٢٨ عائلة تأثرت بتدمير منازلها أو إلحاق الضرر بها نتيجة للأعمال العسكرية الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

## جيم - دعم منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الفلسطينية

٧٨ - تقدم الأمم المتحدة الدعم التقني للوزارات التنفيذية من أجل تطوير الاستراتيجيات القطاعية التي استُرشِد بها في وضع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وتعكس الخطة المجالات المواضيعية ذات الأولوية ومجالات التركيز الجغرافي المذكورة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، الأمر الذي يشير إلى توافق قوي بين نهج الأمم المتحدة في البرمجة الإنمائية والأهداف الإنمائية لحكومة دولة فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك، تعكس الخطة مبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والإدارة القائمة على النتائج التي تتبناها الأمم المتحدة في البرمجة.

٧٩ - وواصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرة حكومة دولة فلسطين في مجال تعميم مراعاة حقوق الإنسان. وعملت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل وثيق مع الحكومة في إعداد وثيقة توجيهية تقدم أهدافاً وغايات وتدخلات ملموسة قائمة على حقوق الإنسان من أجل إدراجها في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية. واعتمدت الحكومة هذه الوثيقة التوجيهية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ونشرت مفوضية حقوق الإنسان دراسة تحدد القوانين الفلسطينية التي يوصى بتنقيحها لكفالة الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعقدت حلقات عمل للمسؤولين الحكوميين بشأن إجراءات الإبلاغ بموجب هذه الصكوك.

٨٠ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون المرأة في ما يتعلق بالالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بحماية المرأة من العنف، وقدمت الدعم لإنشاء مرصد في إطار اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان يعنى

بإمكانات لجوء المرأة إلى القضاء. وحتى الآن جرى رصد ٥٤ حالة تنطوي على ارتكاب أعمال عنف ضد المرأة. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم التقني إلى وزارة الداخلية تمسها مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. وأنشئت ١٠ وحدات لحماية الأسرة، بالإضافة إلى مقر وحدات حماية الأسرة. ووضعت للوحدات إجراءات تشغيل موحدة، وتم تدريب موظفيها على كفالة جودة الدعم المقدم وتوحيده.

٨١ - ووضعت منظمة العمل الدولية الصيغة النهائية لتقييم اكتواري يقدم سيناريوهات مختلفة لنظام جديد للضمان الاجتماعي. وقدم التقييم مقترحات للأحكام ومعدلات الاشتراكات التي ستطبق في ظل نظام ضمان اجتماعي يشمل استحقاقات طويلة الأجل (معاشات الشيخوخة والعجز والورثة) واستحقاقات الأمومة والإصابة أثناء العمل لعمال القطاع الخاص. وقدمت المنظمة أيضا الدعم للجنة الوطنية المعنية في صياغة الإطار القانوني لنظام الضمان الاجتماعي المقترح بحيث يتماشى مع معايير منظمة العمل الدولية ومع أفضل الممارسات على الصعيد العالمي.

٨٢ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع برنامجا لتعزيز القدرات التشغيلية للشرطة المدنية الفلسطينية، وقوات الأمن الوطني، والحرس الرئاسي وغيرها من الأجهزة الأمنية، بما في ذلك الدفاع المدني، وذلك في ما يتصل بمسؤولياتها على صعيد الاستجابة لمخاطر الكوارث. وقد تحقق ذلك بتوفير برامج التدريب، والمعدات، وتطوير نظم إدارة المعلومات وتطوير البنى التحتية. وقام المكتب أيضا بتقديم الدعم إلى وزارة الداخلية في إجراء تقييم مؤسسي شامل في إطار التحضير للبرنامج المتعدد السنوات المتعلق بالإصلاح المؤسسي. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم إلى وزارة العدل في تشييد مرفق قضائي كبير في طولكرم في الضفة الغربية.

٨٣ - وقدمت منظمة الصحة العالمية الدعم لوزارة الصحة في تنفيذ حزمها الأساسية من تدخلات الرعاية الصحية الأولية للأمراض غير المعدية، التي بدأ العمل بها بنجاح في ثلاث محليات تجريبية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المنظمة دعمها لإنشاء معهد وطني للصحة العامة. ودعمت أيضا إعداد سجل لأسباب الوفاة، وسجل لإصابات السرطان، ووضعت مشروع تقرير عن الاستعراض المنهجي المتعلق بنوعية المياه والصحة في قطاع غزة، ووضعت الصيغة النهائية لتقرير استراتيجية وتقييم النظام الوطني لمعلومات الصحة، وبدأت بإعداد سجل وطني للحوادث المرورية على الطرق.

٨٤ - وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعزيز القدرات المؤسسية والوظيفية لمجلس المصدرين والمستوردين الفلسطينيين، مستفيداً من التعاون السابق بينهما. وأفضى

الدعم الذي قدمه المؤتمر إلى وضع برنامج تدريب مهني من ثماني وحدات لتيسير التجارة الدولية ولوجستياتها. وقدم المؤتمر أيضا الخدمات الاستشارية والمعرفة التقنية في مجال تيسير التجارة إلى القطاعين العام والخاص الفلسطينيين.

## دال - تنمية القطاع الخاص

٨٥ - مَوَّلَت الأونروا ١٣ ٠٣٠ قرضا قيمتها ١٨,٤٠٣ مليون دولار للمشاريع والأسر المعيشية الفلسطينية في عام ٢٠١٣. وحصلت النساء على ٣٧ في المائة من القروض، في حين حصل الشباب على نسبة ٣٤ في المائة منها. وواصل البرنامج عمله في دولة فلسطين على أساس الاكتفاء الذاتي والاستدامة من الناحية العملية، حيث حقق إيرادات صافية قدرها ٣٦٧ ٨٦٥ دولارا من عملياته في مجال التمويل البالغ الصغر.

## هاء - تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة

٨٦ - تحت رعاية نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط/المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، جرى تعزيز التعاون والتنسيق في ما بين العديد من الجهات المانحة ومنتديات الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. واجتمع بانتظام الفريق القطري للشؤون الإنسانية في القدس وفريق تنسيق العمليات في غزة للاتفاق على تدابير الدعوة والاستجابة في المجال الإنساني. وبدعم من وحدة التنسيق داخل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، واصل فريق الأمم المتحدة القطري تنسيق برامجه عن طريق وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. بما يتواءم مع أولويات الخطة الإنمائية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وجرى تعزيز الجهود الرامية إلى إقامة شراكات بناءة بين الأمم المتحدة وحكومة دولة فلسطين وأوساط تقديم المساعدة الأوسع نطاقا. وواصلت الأمم المتحدة إعداد التقارير والاستراتيجيات والتوجيهات للجنة الاتصال المخصصة في ما يتعلق بالتنمية والعمل الإنساني في قطاع غزة والقدس الشرقية والمنطقة جيم، وواصلت بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى في مجال المساعدة الإنسانية وضع خطة الاستجابة الاستراتيجية للأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٤.

## رابعاً - استجابة الجهات المانحة للأزمة

### دعم الميزانية والدعم المالي

٨٧ - في عام ٢٠١٣، وجدت السلطة الفلسطينية صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المالية، لأن النفقات كانت أعلى بقليل مما كان متوقعاً، في حين انخفضت الإيرادات عما كان مقدراً. وعلى الرغم من أن التمويل الخارجي كان أعلى من المتوقع، كان لدى حكومة الدولة الفلسطينية متأخرات كبيرة متراكمة خلال السنة، ولا سيما للقطاع الخاص ونظام المعاشات التقاعدية، وكان حجم مديونيتها للمصارف المحلية قد ازداد إلى ١,٢ بليون دولار بحلول شباط/فبراير ٢٠١٤. وتقدر احتياجات التمويل الخارجي لعام ٢٠١٤ بمبلغ ١,٦ بليون دولار (١,٣ بليون دولار لدعم الميزانية و ٠,٣ بليون دولار في إطار التمويل الإنمائي).

### التنسيق بين المانحين

٨٨ - واصلت الهيئة المحلية لتنسيق المعونة عملها كمُنبر رئيسي للمانحين ولدولة فلسطين. وظل تنسيق المساعدة الإنسانية والدعوة يجري بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٨٩ - وعقد اجتماع واحد للجنة الاتصال المخصصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في نيويورك.

## خامساً - الاحتياجات غير الملباة

٩٠ - طلبت عملية النداء الموحد للأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٣ مبلغاً منقحاً قدره ٤٠١,٦ مليون دولار لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً، وتم تمويل نسبة ٦٥,٩ في المائة منه. وعلى الرغم من الاحتياجات المتزايدة، تطلب خطة الاستجابة الاستراتيجية للأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٤ مبلغ ٣٩٠ مليون دولار، لأن تطبيق معايير الخطة يعني تسليط الضوء على الاحتياجات الأكثر إلحاحاً وحدها، وأن هناك تحسناً في التمييز بين الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات الإنمائية المبينة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وحتى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، لم يكن قد جُمع سوى ١٧ في المائة، وهو ما يرسم صورة قائمة بالنسبة إلى توقعات التمويل.

٩١ - وهناك أيضاً حاجة ماسة إلى دعم إضافي للميزانية الأساسية للأونروا، التي تواجه عجزاً متوقعاً قدره ٦٨,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤، فضلاً عن دعم نداء الطوارئ

الصادر عنها لعام ٢٠١٣ والذي يهدف إلى جمع ٣٠٠ مليون دولار، ويواجه عجزاً يقدر بمبلغ ١٦٣,٢ مليون دولار.

٩٢ - وتسعى وكالات الأمم المتحدة إلى جمع ١,٢ بليون دولار لدعم البرمجة الإنمائية في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

## سادسا - التحديات

٩٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى استمرار إغلاق قطاع غزة وإغلاق الأنفاق غير القانونية وحدوث انخفاض ملحوظ في تشغيل معبر رفح من جانب السلطات المصرية إلى تزايد حدة أزمة الطاقة وإلى هبوط معدلات التنمية أو حدوث تقويض للتنمية في قطاع غزة، وازدادت بذلك الاحتياجات الإنسانية. وفي أعقاب اكتشاف نفق غير قانوني يؤدي إلى داخل إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أوقفت حكومة إسرائيل استيراد مواد البناء الأساسية إلى قطاع غزة، بما في ذلك ما يلزم منها لمشاريع الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الاستئناف الجزئي بعد ذلك لاستيراد لوازم مشاريع الأمم المتحدة التي تمت الموافقة عليها سابقاً، لا يزال القطاع الخاص غير قادر على استيراد الركام وقضبان الحديد والأسمنت. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك وقت كتابة هذا التقرير مشاريع تشييد بقيمة ١٠٠ مليون دولار تم التقدم بها إلى حكومة إسرائيل ولا تزال تنتظر الموافقة عليها. وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، زادت القيود المفروضة على حرية التنقل والمرور، وعمليات هدم البنى التحتية الفلسطينية وما يرتبط بها من تشريد للفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، ما زال هناك نشاط استيطاني كبير في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما يزيد من حدة التوتر على الأرض. وبوجه عام، فإن عدم قطع شوط يُعتدّ به في اتجاه إيجاد أفق سياسي ذي مصداقية، على الرغم من استئناف المفاوضات، لا يزال يؤثر سلباً على البيئة العملية.

٩٤ - وإذا انهارت المحادثات مرة أخرى، فهناك خطر من أن تزايد الضغوط على الجهود المبذولة لبناء الدولة والدعم الدولي المقدم لها، بينما قد يتحول التركيز إلى العمليات الإنسانية. وفي حال عدم قطع شوط يُعتدّ به في اتجاه إيجاد أفق سياسي ذي مصداقية، فإن ذلك سيؤثر سلباً أيضاً على البيئة العملية. وفي قطاع غزة، طالما بقيت المسائل السياسية الأساسية دون حل، ستظل أنشطة الأمم المتحدة تواجه خطر تقليصها حتى تكاد لا تتجاوز التدابير المؤقتة، فالتدخلات الهيكلية التي تشتد الحاجة إليها، الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٢ المعنون: "قطاع غزة في عام ٢٠٢٠: هل هو مكان ملائم للعيش؟"، ستظل غير ممكنة التحقيق ما لم تتم إعادة تهيئة بيئة عملية أكثر ملاءمة.

## سابعاً - الاستنتاجات

٩٥ - ظل السياق العمليّ لما اضطلعت به الأمم المتحدة من أعمال خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير دون تغيير، في حين ما زالت التهديدات لسبل عيش الفلسطينيين، ولا سيما عمليات الهدم واستمرار القيود والانقسامات في قطاع غزة، تشكل عقبات هائلة أمام التنمية الاقتصادية في دولة فلسطين. وستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطين، كدولة ذات سيادة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتصلة جغرافياً، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل المتمتعة بالأمن.